



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أوصت المستثمرين بزيادة الوزن النسبي للأسهم الكويتية في محافظتهم «هيرميس»: استيقظوا.. 2,4 مليار دولار ستدفع للبورصة في عامين



(تصوير: قاسم باشا)

محمود صبحي

توقعت شركة هيرميس تدفق 2,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة الكويتية خلال العامين المقبلين وحتى مايو 2020 نتيجة انضمام السوق إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة متوقعة تدفق 900 مليون دولار بعد تفعيل الانضمام لمؤشر فويسي في سبتمبر المقبل 1,5 مليار دولار في حال الانضمام لمؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة MSCI بعد المراجعة في مايو من العام المقبل وقرار الانضمام في مايو 2020.

وبناء على تلك التوقعات، أوصت هيرميس المستثمرين بضرورة زيادة الوزن النسبي للأسهم الكويتية في المحافظ والصناديق الاستثمارية لديهم. وأشار التقرير إلى أن الإعلان عن انضمام السوق إلى مؤشرات عالمية للأسواق الناشئة أو وضعه تحت المراقبة يدعم من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق.

وتعادل توقعات هيرميس بتدفق 2,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة الكويتية خلال العامين المقبلين قيمة الاستثمارات التي تدفقت لها خلال الـ 3 أعوام الماضية (2015 - 2017). وأشار التقرير إلى أن أكبر التدفقات سوف تتم خلال العام المقبل من صناديق

الاستثمار في الأسواق الناشئة على غرار التدفقات الاستثمارية التي تمت للسوق الكويتي وباقي أسواق الخليج في 2014 بعد الإعلان عن انضمام أسواق الإمارات وقطر لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

التدفقات لمستويات تاريخية
ومنذ بداية العام، تدفق 133 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة الكويتية، فيما فاقت التدفقات 200 مليون دولار خلال العام 2017 ويتوقع التقرير أن تتسارع الوتيرة خلال النصف الثاني من العام الحالي لتصل ذروتها خلال العام المقبل.

وتاريخيا، كانت أكبر التدفقات الاستثمارية للبورصة الكويتية في العام 2014 عندما استقبلت البورصة ما يزيد على 750 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية في عام واحد بالتزامن مع انضمام بورصتي قطر والإمارات إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

وتوقعت هيرميس أن تتفوق الأعوام 2019 و2020 المستويات التاريخية من الاستثمارات الأجنبية التي شهدتها البورصة في العام 2014.

90٪ لـ 4 أسهم فقط
أكد التقرير أن 90٪ من الاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها للبورصة الكويتية وبقيمة 2,16 مليار دولار

ستتركز في 4 أسهم فقط وهي «الوطني» و«بيتك» و«زين» و«أجيليتي».

وتصدر سهم الوطني القائمة بتوقع تدفق استثمارات أجنبية للسهم بقيمة 885 مليون دولار مستحوذاً على 37٪ من إجمالي التدفقات منها 606 مليون في حال الانضمام لمؤشر MSCI و279 مليون دولار في حال الانضمام لمؤشر فوتسي راسل يليه بيت التمويل الكويتي بإجمالي تدفق استثمارية بقيمة 601 مليون دولار منها 395 مليون دولار في حال الانضمام لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة و206 ملايين دولار في حال الانضمام لمؤشر فوتسي راسل.

وحلت زين في المرتبة الثالثة بتدفق 357 مليون دولار ثم أجيليتي بقيمة 231 مليون دولار وآخر الأسهم المشتركة بين فوتسي و MSCI سهم بنك بوبيان بتدفقات متوقعة تصل إلى 121 مليون دولار. فيما يبقى سهم المباني بتوقع انضمام مؤشر MSCI دون الانضمام لفوتسي راسل وبتدفقات متوقعة تبلغ 78 مليون دولار.

وتتضمن 6 أسهم لمؤشر فوتسي راسل دون الانضمام لـ MSCI بإجمالي تدفقات متوقعة 130 مليون دولار وهي بوبيان للمتر وكيمويات وهيومون سوفت وسهم بنك KIB وبنك وربة والصناعات الوطنية ومجموعة الامتياز الاستثمارية.

ويبقى سهم ميزان القابضة تحت المراقبة في حال نشاط السيولة على السهم للانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل.

تدفق 1.5 مليار دولار حال الانضمام لـ MSCI و900 مليون بعد دخول مؤشر فوتسي

ذروة التدفقات في 2019 وستفوق استثمارات 2014 التي تخفت 750 مليون دولار

سهم «الوطني» سيستقبل 885 مليون دولار مستحوذاً على 37٪ من إجمالي التدفقات

90٪ من السيولة ستتركز في 4 أسهم.. «الوطني» و«بيتك» و«زين» و«أجيليتي»

الموظفون الجدد يسري عليهم قانون العمل الأهلي عوضاً عن لوائح «مؤسسة البترول» ضربة موجعة للوافدين في «النفط».. خفض مكافأة نهاية الخدمة

أحمد مغربي

في خطوة من مؤسسة البترول الكويتية وشركائها التابعة لخفض الإنفاق وترشيد الميزانية العامة للقطاع النفطي، علمت «الأنباء» أن «البترول» أقرت تطبيق قانون العمل الأهلي في شأن صرف مكافأة نهاية الخدمة للعاملين الوافدين على سلم الرواتب في القطاع وذلك عوضاً عن السابق والذي كان يتم صرفه بناء على عقود العمل وشؤون العاملين واللوائح الإدارية للشركات والمتعلقة في صرف مكافأة نهاية الخدمة بواقع اجر 30 يوماً عن كل سنة خدمة من السنوات الخمس الأولى و45 يوماً عن كل سنة من السنوات التالية.

وفي التفاصيل، قالت المصادر أن مؤسسة البترول أرسلت تعميماً يوم الخميس الماضي إلى الشركات النفطية يشدد على ضرورة تطبيق المادة 6 من قانون العمل الأهلي رقم 6 لسنة 2010 على الوافدين المعينين حديثاً في القطاع النفطي وذلك بأجر 15 يوماً عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة في مجموعها عن أجر سنة



ونصف وذلك للعاملين الذين يتقاضون أجورهم بالشهر. وجاءت تلك الخطوة من مبدأ ترشيد الإنفاق الذي تتبعه الدولة على المواطن الكويتي في صرف مكافأة نهاية الخدمة للمعيبين بعد عام 2014 بمبلغ لا يزيد على 27 ألف دينار.

وقالت المصادر أن مستحقات نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين بمؤسسة البترول لا يخطف عليها ما ورد في القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي وإنما يسرى بشأنها اللائحة الإدارية وعقود العمل المبرمة معها، وهذا الأمر قد اعترضت عليه الجهات

في شركة البترول الكويتية العالمية بالكتب الرئيسي في الكويت و44 في شركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كبيك).

وتقوم «البترول» حالياً بتقليص العمالة الإدارية من الوافدين، حيث اتخذت خطوات رسمية لنقل الشريحة الأولى من العمالة غير الكويتية الذين يشغلون وظائف مساندة هامشية إلى عقود المقاولة ولشركة خاصة تمتلك فيها «المؤسسة» حصة مباشرة وغير مباشرة تقدر بـ75٪.

وتمنح «المؤسسة» مزايا عينية للعاملين في القطاع تتمثل في تذاكر سفر سنوية للموظف وعائلاتهم وتأمين صحي على الحياة وحوادث شخصية ومساعدة تعليمية عن 4 أبناء بحد أقصى وتخصيص سيارة وكارت بنزين للوظائف العليا كالمستشارين. وكانت «الأنباء» قد نشرت مؤخراً أن مكافآت نهاية الخدمة للعاملين الوافدين في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس الماضية، بلغت 85 مليون دينار للعاملين على سلم الرواتب في «البترول» وشركاتها التابعة، لتستحوذ شركتي نفط الكويت والبترول الوطنية على النسبة الأكبر من المكافآت بواقع 32,5 و35,7 مليون دينار على التوالي.

«الأنكو» تفوز بمزايدة لتأجير 7 طائرات بـ774 مليون دولار

فازت شركة الأنكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات بمزايدة طرحتها شركة «سكاي» التشغيلية لتأجير 7 طائرات من طراز «إيرباص A320neo» لمدة 12 عاماً، بقيمة 774,2 مليون دولار (234,4 مليون دينار). وقالت «الأنكو» في بيان على موقع البورصة أمس، إن الطائرات سيتم تسليمها على مرحلتين، الأولى لعدد 6 طائرات خلال عام 2019، والثانية بواقع طائرة واحدة فقط سيتم تسليمها خلال عام 2020.

مناخ السوق

@bomereee
a.boumerhi@alanba.com.kw

أحمد بومرعي - سكرتير تحرير الاقتصاد



الضرب بالبورصة.. حرام!

هذا أمر يشبه من يفتح دكاناً (بقالة)، هو وأخوه وابن عمه أو أصدقائه، ولا يريد للدكان المواجه له أن يعرف ما لديه وكيف يربح أو ماذا يبيع ومن أين تأتي الإيرادات، حتى لا يريده أن يعرف «بكم سعر الخضار اليوم». فيخرج المعلومات عن أرباح الخضار بعد بيعه بأيام. إذن، هو وضع سبباً لأن «الإثاء بما فيه ينصح». وعليه، فلن تقوم البورصة، وسنبقى على هذه الحالة، وسيفوتنا قطار ارتفاع الأسواق العالمية الآن، وسننتبه عند الهبوط لنهوي أكثر. ثمة من يفعل ما عليه فعله، مثل إدارة البورصة وهيئة الأسواق، و MSCI قالت في بيانها إن ما فعلته البورصة والهيئة رفع نحو 4 معايير في مؤشر مورغان ستانلي. لكن الكرة الآن في ملعب المتحكمين بالشركات: إذا الوضع يعجبكم، فلتستمر حلقة الفراغ الحالية، أما إذا تريدون التغيير والانتعاش فطليكم الدخول بلعبة جديدة. وكانت البورصة والهيئة قد ألحقت في وقت سابق إلى انهما تدويان فتح باب إقراض الأسهم، وهو حل ممتاز للملاك من بين حلول كثيرة. ويعني ذلك أن بإمكان المالك الذي يريد تحريك أسهم شركته من دون خسارة ملكيته، أن يقرض الأسهم لأخرين على أن يتداولوا فيها بالبورصة محققين الأرباح (أو الخسائر) من دون تأثر ملكيته.

بهذا الحل المعروف في البورصات العالمية يمكن تحرير الأسهم المسوكة، ونحاول أن نحرك البورصة ولو قليلاً، ويمكن أن نصبح ناشئين بعد سنة. ثمة حلول أخرى، تماماً كما فعلت بعض الشركات التي خرجت من البورصة، فالخروج هو أفضل وسيلة لمن يريد أن «يخس» أرباح الخضار!

الكلام عن تداولات البورصة هذه الأيام مثل «الضرب في الميت...» نحن نعيش السنة العاشرة لهبوط البورصة. كانت الأزمة في صيف 2008، ومازلنا في أزمة في صيف 2018. قبل أيام أعلنت مورغان ستانلي MSCI عن وضع البورصة الكويتية قيد المراقبة لاحتمال ترقيتها إلى مؤشر ستانلي للأسواق الناشئة السنة المقبلة أو بعدها. يعني ذلك ببساطة وضع البورصة الكويتية على خارطة الاستثمارات العالمية، حيث إن المستثمرين العالميين ينظرون إلى هذا المؤشر وما يحتويه، لشراء أسهم في الأسواق الناشئة. فهم ليس لديهم وقت لمتابع بورصات دول عالم ثالث (أو ناشئة وهو المصطلح الخفيف). بينما لديهم فرص لا تعد ولا تحصى بدولهم المتقدمة، فيقدم لهم هذا المؤشر خدمة شراء أسهم في دول ناشئة. ويعني خبر MSCI أن هناك احتمالات لتدفق أموال أجنبية لشراء أسهم بالبورصة الكويتية. (تقرير لشركة هيرميس قال إن هناك 2,4 مليار دولار مرشحة للدخول.. فاستيقظوا!). هذا الخبر يمر مرور الكرام، تتفاعل البورصة ليوم واحد بارتفاع سيولتها، ثم تعود إلى سباتها العميق. البحث في الأسباب تكشفه MSCI نفسها، فلا شيء في بورصتنا ناشئاً حتى نحظى بأن نكون ناشئين. أبرز الأسباب أن مشكلة بورصتنا محلية للعظم، نسبة الملكية المسيطرة في الشركات والبنوك - والكلام لـ MSCI تقارب 50٪، وهناك تركيز للمستثمرين الاستراتيجيين في الشركات ما يضعف الحركة والشفافية. وفوق ذلك لا توجد معلومات شفافة، فالمعلومات العلنة غير مكتملة، وتظهر بأوقات غير مناسبة، أي أن هناك تكسباً من معلومات داخلية.

بحسب مؤسسة فرانكلين تمبلتون العالمية البورصة الكويتية ستندمج لـ MSCI للأسواق الناشئة العام المقبل

انضمام السوق المالية «تداول» إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بعد أن كانت قد وضعت السوق تحت المراقبة لاحتمال ترقيتها في يونيو من العام. ويأتي ذلك عقب انضمام البورصة الكويتية إلى مؤشر فوتسي راسل في مارس الماضي.

منطقة بحجم وأهمية أسواق الشرق الأوسط. وقال خاتون: «نتوقع أن تتبع الكويت خطى المملكة قريباً، وأن تتم ترقيتها لتندمج إلى الأسواق الناشئة على مؤشر MSCI».

وأضاف: «إن مؤسسة MSCI أعلنت عزمها ضم الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية للأسواق لعام 2019 بهدف تحسين تصنيفها من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة».

مشيراً إلى أنه وعلى نفس الخطى كانت مؤسسة مورجان ستانلي أعلنت

توقعت مؤسسة فرانكلين تمبلتون العالمية أن تسير السوق الكويتية على خطى سوق المال السعودية فيما يتعلق بانضمامها قريباً إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

وقال مدير استثمارات الأسهم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق المتقدمة لدى فرانكلين تمبلتون، في تصريحات لـ «مياش»، إن قرار انضمام المملكة للمؤشر سيجبر

على التوجه صوب ضخ الاستثمارات بالمنطقة. وقال باسل خاتون حتى بلغت حصة أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 1,6٪ من المؤشر، ممثلة بأسواق الإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر مجتمعة.

وتابع: «مع إدراج السوق السعودية، ستزداد حصة المؤشر بشكل كبير، وسيكون من الصعب على الجهات الاستثمارية الدولية إغفال

تقييم العروض مازال مستمرا
«ليماك» تدرس عرض تركيب وتشغيل نظام مناولة الأمتعة في المطار



عطاءات للفرز بالعقد. وعلمت المجلة أن مجموعات أعمال أخرى في المشروع المقدرة تكلفته بحوالي 4,3 مليارات دولار ما زالت في مرحلة تقديم العروض بما فيها ذلك المصاعد والسلالم الكهربائية والسيور المتحركة.

وذكرت المجلة أن أعمال الإنشاءات في المبني رقم 2 ستستكمل بحلول عام 2022، وعندئذ سيكون قادراً على خدمة حوالي 25 مليون مسافر سنوياً وبإمكانه استقبال جميع أنواع الطائرات من خلال 51 بوابة ومريضاً للطائرات.

محمود عيسى